قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٥

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا

بشأن منحة تقدمها الحكومة الكورية إلى الحكومة المصرية ،

للمساهمة فى تمويل تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة

بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل فى مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق على الخطــابات المتبــادلة الموقعــة فى القــاهرة بتــاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦، بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بشأن منحة تقدمها الحكومة الكورية إلى الحكومة المصرية لا تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكى، للمساهمة فى تمويل تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل فى مصر، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٣٦هـ

(الموافق ١٦ سبتمبر سنة ٢٠١٥م) .

عبد الفتاح السيسى

القاهرة فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥

صاحبة السعادة

السيدة الدكتورة/ نجلاء الأهوانى

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

يشرفنى أن أشير إلى المناقشات التى عقدت من ٢٣ إلى ٢٧ مارس ٢٠١٤ بين ممثلى حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الثنائى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح - نيابةً عن حكومة جمهورية كوريا - الترتيبات التالية وفقًا لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ (المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية") :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ "دراسة الجدوى الخاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل بمصر" (المشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") ، تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية كوريا - منحة لا تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكى (١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) (المشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") .

٢ - مدة تنفيذ المشروع أربعة وعشرون (٢٤) شهراً .

٣ - تساهم هذه المنحة فى :

(أ) إعداد دراسة جدوى خاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل بالأميرية كنموذج لتشغيل مجمعات التعليم التكنولوجى المتكامل بمصر ؛ و

(ب) المساهمة فى تنمية الموارد البشرية بجمهورية مصر العربية وتشجيع خلق فرص عمل من خلال تبادل المعرفة الخاصة بالتعليم الفنى والمهنى ونماذج التدريب والخبرة التنموية الكورية .

٤ - الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هى :

(أ) عن جمهورية كوريا - الهيئة الكورية للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ"الهيئة الكورية للتعاون الدولى") ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - صندوق تطوير التعليم (المشار إليه فيما بعد بـ "صندوق تطوير التعليم") التابع لرئاسة مجلس الوزراء .

٥ - يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية والجداول الزمنية للتنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية - طبقًا لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما بعد بـ"محضر المناقشات") الذى تم توقيعه بالقاهرة فى ٢٧ مارس ٢٠١٤ بين فريق دراسة التنفيذ التابع للهيئة الكورية للتعاون الدولى وصندوق تطوير التعليم بما يتماشى مع الاتفاقية وأحكام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين .

٦ - تساعد حكومة جمهورية كوريا حكومة جمهورية مصر العربية فى تنفيذ المشروع من خلال إيفاد خبراء كوريين إلى جمهورية مصر العربية وتدريب المسئولين الحكوميين المصريين والمديرين والمحاضرين كما ورد فى محضر المناقشات ، حسبما يقتضى الأمر .

٧ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) تقديم التخليص الجمركى والإعفاء من رسوم الموانئ ورسوم الاستيراد والضرائب الجمركية والضرائب على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والبضائع اللازمة الموردة بموجب المنحة والمتعلقة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) مساعدة أعضاء فريق الخبراء الكورى فى إجراء الإعفاءات من الضرائب والضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على أجهزة الكمبيوتر والطابعات وغيرها من المعدات والأجهزة الفنية الواردة إلى جمهورية مصر العربية والمعاد تصديرها الخاصة بتنفيذ المشروع ؛

(جـ) إعفاء أعضاء فريق الخبراء الكورى من ضريبة الدخل بشرط أن يكون هذا الدخل ممولاً من المنحة ؛ و

(د) تقديم كافة التسهيلات الواردة فى محضر المناقشات فيما عدا البنود (٦ و٧ و١٠ من ثالثًا ٢/ب) من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨ - تتشاور الجهات التنفيذية وتتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩ - فيما يتعلق بالشروط والأحكام غير المذكورة فى هذا الخطاب ، فإن كلتا الحكومتين تعملان على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات - بما يتماشى مع الاتفاقية وأحكام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين - لضمان التنفيذ الناجح للمشروع .

١٠ - حرر هذا الخطاب المقترح باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ، ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية والكورية والإنجليزية . لكل النصوص ذات الحجية ، وفى حالة أى اختلاف فى التفسير ، فإنه يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وفى حالة إذا ما كان المقترح المشار إليه بعاليه مقبولاً لدى حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد عليه بالموافقة اتفاقًا بين حكومتينا فى هذا الخصوص ، الذى يصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا لإخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

تشونج كوانج كيون

سفير فوق العادة ومفوض عن

حكومة جمهورية كوريا

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥

صاحب السعادة

السيد/ تشونج كوانج كيون

سفير فوق العادة ومفوض عن

حكومة جمهورية كوريا

لدى جمهورية مصر العربية

يشرفنى أن أؤكد استلامى لخطاب سيادتكم بتاريخ اليوم ، والذى نصه كالتالى :

"يشرفنى أن أشير إلى المناقشات التى عقدت من ٢٣ إلى ٢٧ مارس ٢٠١٤ بين ممثلى حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الثنائى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح - نيابةً عن حكومة جمهورية كوريا - الترتيبات التالية وفقًا لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ (المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية") :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ "دراسة الجدوى الخاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل بمصر" (المشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") ، تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية كوريا - منحة لا تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكى (١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) (المشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") .

٢ - مدة تنفيذ المشروع أربعة وعشرون (٢٤) شهراً .

٣ - تساهم هذه المنحة فى :

(أ) إعداد دراسة جدوى خاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل بالأميرية كنموذج لتشغيل مجمعات التعليم التكنولوجى المتكامل بمصر ؛ و

(ب) المساهمة فى تنمية الموارد البشرية بجمهورية مصر العربية وتشجيع خلق فرص عمل من خلال تبادل المعرفة الخاصة بالتعليم الفنى والمهنى ونماذج التدريب والخبرة التنموية الكورية .

٤ - الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هى :

(أ) عن جمهورية كوريا - الهيئة الكورية للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ"الهيئة الكورية للتعاون الدولى") ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - صندوق تطوير التعليم (المشار إليه فيما بعد بـ "صندوق تطوير التعليم") التابع لرئاسة مجلس الوزراء .

٥ - يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية والجداول الزمنية للتنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية - طبقاً لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما بعد بـ"محضر المناقشات") الذى تم توقيعه بالقاهرة فى ٢٧ مارس ٢٠١٤ بين فريق دراسة التنفيذ التابع للهيئة الكورية للتعاون الدولى وصندوق تطوير التعليم بما يتماشى مع الاتفاقية وأحكام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين .

٦ - تساعد حكومة جمهورية كوريا حكومة جمهورية مصر العربية فى تنفيذ المشروع من خلال إيفاد خبراء كوريين إلى جمهورية مصر العربية وتدريب المسئولين الحكوميين المصريين والمديرين والمحاضرين كما ورد فى محضر المناقشات ، حسبما يقتضى الأمر .

٧ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) تقديم التخليص الجمركى والإعفاء من رسوم الموانئ ورسوم الاستيراد والضرائب الجمركية والضرائب على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والبضائع اللازمة الموردة بموجب المنحة والمتعلقة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) مساعدة أعضاء فريق الخبراء الكورى فى إجراء الإعفاءات من الضرائب والضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على أجهزة الكمبيوتر والطابعات وغيرها من المعدات والأجهزة الفنية الواردة إلى جمهورية مصر العربية والمعاد تصديرها الخاصة بتنفيذ المشروع ؛

(ج) إعفاء أعضاء فريق الخبراء الكورى من ضريبة الدخل بشرط أن يكون هذا الدخل ممولاً من المنحة ؛ و

(د) تقديم كافة التسهيلات الواردة فى محضر المناقشات فيما عدا البنود ٦ و٧ و١٠ من ثالثًا ٢/ب من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨ - تتشاور الجهات التنفيذية وتتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩ - فيما يتعلق بالشروط والأحكام غير المذكورة فى هذا الخطاب ، فإن كلتا الحكومتين تعملان على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات - بما يتماشى مع الاتفاقية وأحكام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين - لضمان التنفيذ الناجح للمشروع .

١٠ - حرر هذا الخطاب المقترح باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ، ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية والكورية والإنجليزية ، لكل النصوص ذات الحجية ، وفى حالة أى اختلاف فى التفسير ، فإنه يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وفى حالة إذا ما كان المقترح المشار إليه بعاليه مقبولاً لدى حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد عليه بالموافقة اتفاقًا بين حكومتينا فى هذا الخصوص ، الذى يصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا لإخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ" .

وإننى ليشرفنى أن أؤكد لسيادتكم قبول حكومة جمهورية مصر العربية المقترح المشار إليه بعاليه وأن خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد عليه يشكلان اتفاقًا بين حكومتينا فى هذا الشأن ، الذى يصبح نافذا اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا لإخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

الدكتورة/ نجلاء الأهوانى

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٦٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦،

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بشأن منحة تقدمها الحكومة الكورية إلى الحكومة المصرية للمساهمة فى تمويل تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل فى مصر، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بشأن منحة تقدمها الحكومة الكورية إلى الحكومة المصرية للمساهمة فى تمويل تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بمجمع التعليم التكنولوجى المتكامل فى مصر، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦

على أن يُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٥/١٠/١٥

صدر بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩

وزير الخارجية

سامح شكرى